وهو جزئي ومثالها ومقدمها كلي قد يكون اذا كان كل انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا
فقد صدقت والمطلوب الاولى كلي وتصدق ايضا وهو جزئي بان تقول قد يكون اذا كان بعض الانسان
ابيض كان بعض الابيض انسانا وبرهانه ان لازم الاخص لازم الاعم حالة وجوده في ضمن الاخص
لان الاعم والحالة هذه ملازم للاخص فصار كالمساوي له ولازم احد المتساويين لازم
للاخر وحينئذ لا يعترض بان ليس كل لازم للاخص لازما للاعم لان هذا في الاعم من حيث انه
اعم ولما استشعر المص هذا السؤال اجاب عنه بقوله لوجوده اذ ذاك في ضمن اخصه الخ
ولانا ايضا نأتي بالقضية المعلومة الصدق وتكون هنا من المقدم اذ هو المطلوب كمه
وهو كلما كان كل انسان ابيض كان بعض الانسان ابيض ونقيضها صغرى الى الاصل هكذا كلما
كان كل انسان ابيض كان بعض الانسان ابيض وقد يكون اذا كان كل انسان ابيض كان بعض الابيض
انسانا فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وهو
المطلوب ومثالها وتاليها كلي قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا
فقد صدقت وتاليها كلي وتصدق ايضا وهو جزئي بان تقول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا
كان بعض الانسان حيوانا وبرهانه ما مضى وان تأتي ايضا بالقضية المعلومة الصدق وتكون
من التالي اذ هو المطلوب كمه هنا وهي كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا ونقيضها
كبرى الى القضية الاصل هكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا وكلما
كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض
الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا وهو المطلوب قوله واما بيان السادس الخ
السادس هو السالبة الكلية وانها اذا صدقت واحد طرفيها جزئي صدقت وهو كلي عكس
الجزئية الموجبة لانها نقيضتها ومثالها ومقدمها جزئي ليس البتة اذا كان بعض الممكن
حادثا كان كل ممكن غنيا عن الفاعل فقد صدقت ومقدمها جزئي وتصدق ايضا وهو كلي
بان تقول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان كل ممكن غنيا عن الفاعل وبرهانه ان سلب
لزوم الشيء للعام في جميع الاحوال يستلزم سلبه عن الاخص اذ لو استلزمه لاستلزمه
الاعم حالة وجوده في ضمنه كيف والاعم لا يستلزمه في شيء من الاحوال هذا خلف وان تأتي
ايضا بالقضية المعلومة الصدق وتكون من المقدم هنا اذ هو المطلوب كمه وهي
كلما كان كل ممكن حادثا كان بعض الممكن حادثا ونقيضها صغرى الى الاصل هكذا كلما كان كل
ممكن حادثا كان بعض الممكن حادثا وليس البتة اذا كان بعض الممكن حادثا كان كل ممكن
غنيا عن الفاعل فينتج من الاول ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان كل ممكن غنيا
عن الفاعل وهو المطلوب ومثالها وتاليها جزئي ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان
بعض الممكن غنيا عن الفاعل فقد صدقت وتاليها جزئي وتصدق وهو كلي بان تقول ليس
البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان كل ممكن غنيا عن الفاعل وبرهانه ما مر وان تأتي ايضا
بالمعلومة الصدق وتكون هنا من التالي وهي كلما كان كل ممكن غنيا عن الفاعل كان بعض الممكن
غنيا عن الفاعل ونقيضها كبرى الى الاصل هكذا ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان
بعض الممكن غنيا عن الفاعل فينتج من الثاني ليس البتة اذا كان كل ممكن حادثا كان كل ممكن

غنيا

غنيا عن الفاعل وهو المطلوب

تنبيهات الاول

هذا الباب نعني
باب تلازم الشرطيات يذكره كثير من المناطقة مقدمة للقياسات الاقترانية لانها هنالك
اكثر نفعا وذكره المص عقب العكوس وهو صنيع الشمسية لمناسبة بينهما من حيث ان الجميع
لوازم للقضية وقد بان به ان ما يلزم الحملية يلزم الشرطية وتزيد الشرطية بلوازم كثيرة
الثاني ظاهر كلام المص ان مانعة الجمع لا تتعدد موجبة بتعدد اجزائها كلية كانت او جزئية
وهو صحيح في الكلية واما الجزئية فتتعدد بتعدد اجزائها واستدلوا على ذلك بانا اذا قلنا
قد يكون اما ان يوجد ب و ط واما ان يوجد ج استلزمت هذه المنفصلة متصلة من عين
مقدمها ونقيض تاليها وهي قد يكون اذا وجد ب و ط انتفى ج حسب ما مر فاذا صدقت
هذه المنفصلة ضممنا اليها كلية معلومة الصدق صغرى وهي كلما وجد ب و ط وجد ج هكذا
كلما وجد ب و ط وجد ب وقد يكون اذا وجد ب و ط انتفى ج فينتج من الثالث قد يكون
اذا وجد ب انتفى ج وهذه النتيجة تلزمها منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض
تاليها كما مر وهي هنا قد يكون اما ان يوجد ب واما ان يوجد ج ونضم الى الاخرى ضمنا
اليها ايضا كلية اخرى معلومة الصدق وهي كلما وجد ب و ط وجد ط هكذا كلما وجد ب
و ط وجد ط وقد يكون اذا وجد ب و ط انتفى ج فينتج من الثالث ايضا قد يكون اذا وجد ط
انتفى ج وهذه تلزمها ايضا منفصلة وهي قد يكون اما ان يوجد ط واما ان يوجد ج وهذه
الملازمة الاخرى فهاتان منفصلتان لازمتان لتلك المانعة الجمع الجزئية ومثال ذلك من المواد
قد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون فرسا ولا يخفى عليك اجراء البرهان
فيه واذا لزمت هاتان الجزئيتان المنفصلة المانعة الجمع الجزئية وجب ان تلزما كليتها
ايضا لان لازم الاعم لازم الاخص فتعلم ان كلية مانعة الجمع تتعدد بتعدد اجزائها الى جزئيات
لا كليات **الثالث** تكلم المص على ان سوالب المتصلات والمنفصلات الثلاث لا تستلزم
شيئا من موجبات غيرها كما قرره واما ان تستلزم السالبة منها شيئا من سوالب غيرها ولا فلم يتعرض
له وحكمه ان السالبة ان كانت حقيقية لان سلب العناد الحقيقي اعم من سلب مانعة الجمع والخلو
بالتفسير الاخص واعم ايضا من ثبوت الاتصال بين الطرفين او نقيضيهما وان كانت السالبة
مانعة جمع او مانعة خلو استلزمت الاخرى مركبة من نقيض جزئيها وحكمها تين ماخوذ
من قوله وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو الخ لانه كلام يعم الموجبات والسوالب وكل منهما تين
ايضا تستلزم متصلتين سالبتين وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى **الرابع** من القوانين
الجارية في هذه العلوم ان النقيضين ابدا يتنافيان فكلما ثبت من الاحكام لامر ثبت مقابله
لنقيضه حتى ان من احكم احكام امر استغنى بذلك عن النظر في نقيضه وقد مر من هذا النحو
كثير كما ذكر في النسب الاربع وفي النظريين الحقيقية والخارجية وفي المعكوسات ومنه
هذه الاستلزامات ومنها ان الكلية الموجبة متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي
ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية

فصل القياس قوله مؤلف الخ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)